حالة المعابر في قطاع غزة
2020/10/31 - 2020/10/1

في ظل استمرار تفشي فيروس كورونا داخل قطاع غزة، وتسجيل مئات الإصابات بالفيروس يومياً، تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلية تشديد حصارها غير الإنساني وغير القانوني المفروض للعام الرابع عشر على التوالي.

وقد تسبب الحصار الاسرائيلي في تعميق الأزمات الإنسانية والمعيشية لسكان قطاع غزة، حيث تسبب في رفع نسبة البطالة وانتشار الفقر وانعدام الأمن الغذائي. ويعاني سكان القطاع ارتفاعاً خطيراً في معدلات البطالة بلغت 46%، وترتفع في أوساط الشباب لتصل إلى 63%. ويعاني أكثر من نصف سكان القطاع من الفقر، حيث تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن نسبة انتشار الفقر بين سكان القطاع تبلغ 53%، ويصنف أكثر من 62.2% من سكان القطاع غير آمنين غذائياً وفق مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.
كما ترتب على استمرار الحصار تدهور كارثي في الأوضاع الانسانية، وجهاز صحي متهالك، وبنية اقتصادية ضعيفة. كما انعكس تأثير الحصار سلباً على تقديم الخدمات الأساسية لنحو 2 مليون فلسطيني يعيشون أوضاعاً معيشية متردية في قطاع غزة، الذي يصنف على أنه المنطقة الأكثر اكتظاظاً في العالم.

القيود على حركة الأفراد

- استمرت خلال شهر أكتوبر القيود على حركة وتنقل سكان القطاع عبر معبر بيت حانون "ايرز"، وقد ازدادت القيود حدة منذ أوائل شهر مارس الماضي بسبب الإجراءات التي فرضتها السلطات الإسرائيلية المحتلة والسلطة الفلسطينية للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد Covid 19. فقد مُنعت كافة الفئات التي كان يسمح بمرورها في نطاق ضيق جداً من المرور عبر معبر بيت حانون "أيرز"، وهي: المرضى من ذوي الحالات الخطيرة ومرافقوهم؛ المواطنون الفلسطينيون حملة الجنسية الإسرائيلية؛ الصحفيون الأجانب؛ العاملون في المنظمات الدولية الإنسانية؛ التجار ورجال الأعمال؛ أهالي المعتقلين في السجون الاسرائيلية، وبعض المسافرين عبر معبر الكرامة. وفي المقابل سُمح بمرور عدد من الحالات الإنسانية المحددة بشكل ضيق جداً، ومعظم من سُمح لهم بالمرور هم من المرضى، الذين يعانون من أمراض خطيرة ومستعصية، ولا يوجد لهم علاج في قطاع غزة.

- **المرضى:** قلصت وزارة الصحة الفلسطينية تحويل المرضى للعلاج في الخارج إلى أقصى حد ممكن، وحولت فقط الحالات المرضية بالغة الخطورة، والتي لا يتوفر علاجها نهائياً في قطاع غزة. ووفقاً لمصادر الهيئة العامة للشئون المدنية فقد تمكن 319 مريضاً، يرافقهم 267 من ذويهم من السفر للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس المحتلة. وبسبب وقف مكتب التنسيق والارتباط التابع لوزارة الصحة الفلسطينية إجراءات التنسيق الخاصة بسفر مرضى القطاع المحولين لتلقي العلاج في مشافي الضفة الغربية والمشافي الإسرائيلية، لم يتسنى لباحث المركز الحصول على عدد المرضى الذين منعتهم سلطات الاحتلال الإسرائيلية من السفر للعلاج في الخارج، ورفضت منحهم تصريح مرور عبر معبر بيت حانون "ايرز" للوصول إلى المستشفيات المحولين لها تلقي العلاج فيها.

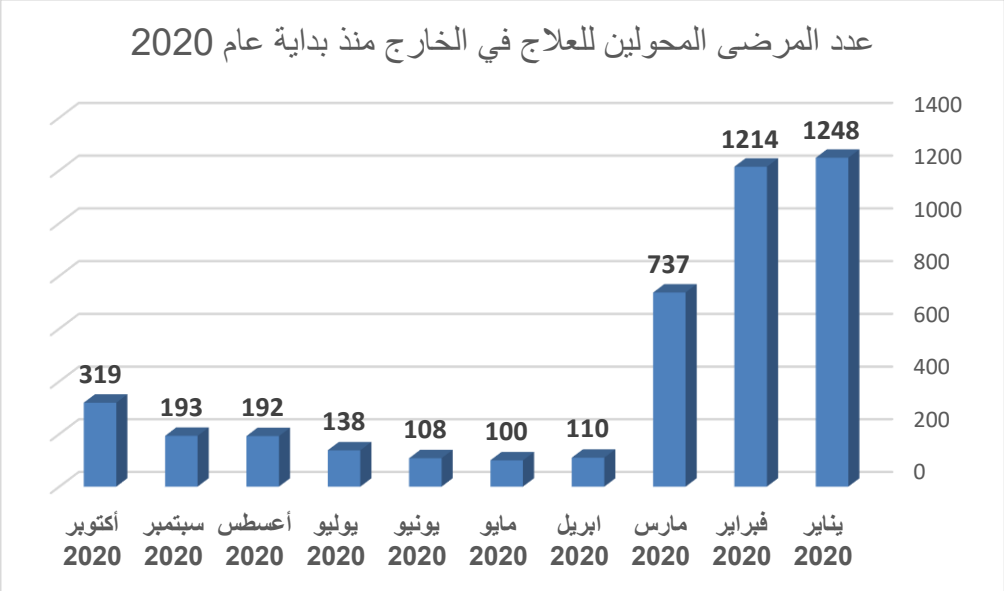

- استمر خلال الفترة التي يغطيها التقرير وقف إجراءات التنسيق بين هيئة الشؤون المدنية الفلسطينية والسلطات الإسرائيلية المحتلة، وشمل ذلك مكتب التنسيق والارتباط التابع لوزارة الصحة الفلسطينية، حيث تم وقف إجراءات التنسيق الخاصة بسفر مرضى القطاع المحولين لتلقي العلاج في مشافي الضفة الغربية والمشافي الإسرائيلية. وقد نجم عرقلة سفر مئات المرضى من الذين يعانون أمراضاً أو من هم بحاجة لاستكمال بروتوكولاتهم العلاجية التي كانوا قد بدأوها في فترات سابقة في مستشفيات الضفة الغربية واسرائيل.

- يقوم مكتب منظمة الصحة العالمية حالياً بمهمة التنسيق لسفر المرضى، حيث يرسل المستندات الخاصة بالمريض المحول للعلاج في الخارج بعد اكتمالها من قبل وزارة الصحة الفلسطينية إلى الجانب الإسرائيلي، ويتلقى منه الرد بعد فحص الطلب. وقد بدأ تنفيذ هذا الاتفاق بتاريخ 2020/9/6، ولم تعلن حتى الآن منظمة الصحة العالمية عدد المرضى الذين تقدموا بطلبات السفر، وعدد المرفوض منهم.

- وتتحمل سلطات الاحتلال المسؤولية الكاملة عن حياة المرضى، الذين يواجهون خطر الموت بسبب حرمانهم من الوصول إلى خدمات طبية أساسية غير متوفرة في القطاع، وفي أمس الحاجة للعلاج بالخارج.

- استمرت السلطات الإسرائيلية في فرض القيود على الاحتياجات التي يسمح للمسافر، عبر معبر بيت حانون "ايرز"، باصطحابها معه أثناء اجتياز المعبر، ومن ضمن هذه القيود منع حيازة الأجهزة الالكترونية والكهربائية ومواد التجميل والمواد الغذائية، كما يمنع المسافرون من وضع احتياجاتهم في حقائب ذات عجلات.

- ووفقاً لمصادر الهيئة العامة للشئون المدنية، فقد سمحت السلطات الاسرائيلية خلال شهر أكتوبر لـ 651 شخصاً بمغادرة قطاع غزة، من بينهم 9 أشخاص حاجات شخصية، 319 مريضاً، 267 شخصاً من مرافقي مرضى، 30 شخصاً من العاملين في المنظمات الدولية (أجانب)، 9 دبلوماسيين، 9 من المواطنين العرب 1948. وقد عاد إلى قطاع غزة 628 شخصاً، من بينهم 288 مريضاً، 220 شخصاً من مرافقي مرضى، 28 شخصاً حاجات شخصية، 44 شخصاً من العاملين في المنظمات الدولية (أجانب)، 2 من المواطنين العرب 1948، 10 من المعتقلين الذين أطلق سراحهم.

- **زيـارات المعتقلـين:** لـم تسمح سلطات الاحتلال الاسرائيلية خلال شهر أكتوبر لذوي المعتقلين، بزيارة أبنائهم في السجون الإسرائيلية. وينتهك ذلك حق المعتقلين في تلقي التواصل مع ذويهم من خلال الزيارات العائلية، وهو حق مكفول بموجب قواعد القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة.

القيود على حركة البضائع والسلع

- رغم استمرار فرض القيود المشددة على توريد السلع إلى قطاع غزة، سمحت سلطات الاحتلال الإسرائيلية خلال الفترة التي يغطيها التقرير بتوريد 10003 شاحنات، منها 391 شاحنة محروقات، و664 شاحنة مساعدات، و8948 شاحنة بضائع للقطاع الخاص. وقد أغلق المعبر خلال شهر أكتوبر لمدة 10 أيام، أي ما يعادل (32.2%) من أيام الفترة التي يغطيها التقرير.
- كما تم توريد 1196 شاحنة من من معبر رفح، تحتوي 391 شاحنة منها على محروقات، 805 شاحنة بضائع للقطاع الخاص.

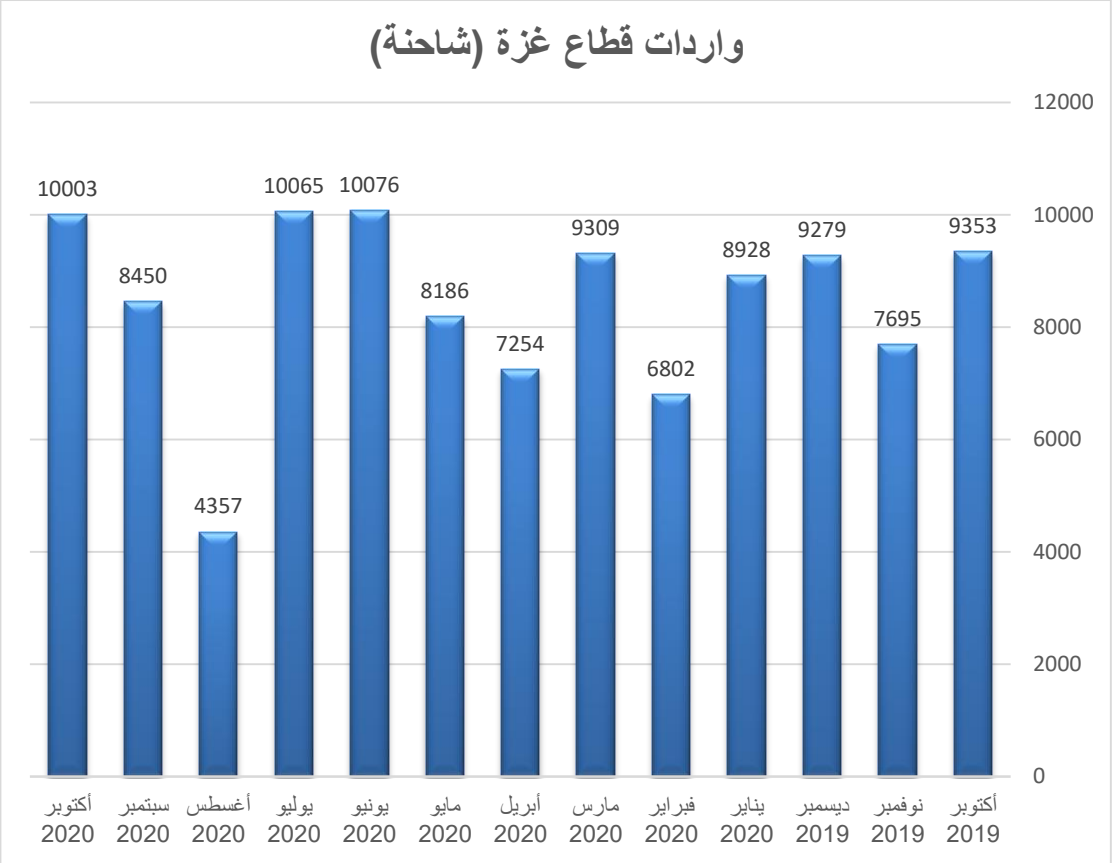

- **استمرار حظر صادرات قطاع غزة:** ما زالت سلطات الاحتلال تفرض حظراً على تصدير منتجات قطاع غزة، وفي استثناء محدود تسمح بتصدير كميات محدودة جداً من بعض السلع، معظمها يتم تصديرها إلى الضفة الغربية، والكميات القليلة الأخرى إلى اسرائيل وبعض دول العالم. وقد سمحت السلطات المحتلة خلال شهر أكتوبر بتصدير 166 شاحنة، منها 77 شاحنة إلى الضفة الغربية، و89 شاحنة إلى إسرائيل. وتحتوي الشاحنات المصدرة على

منتجات زراعية، سمك، أثاث، جلود مواشي، خردة المنيوم، وملابس، وأثاث. وتعادل صادرات شهر سبتمبر 3.6% من حجم الصادرات الشهرية قبل فرض الحصار في يونيو 2007، والتي كانت تبلغ نحو 4500 شاحنة شهرياً.

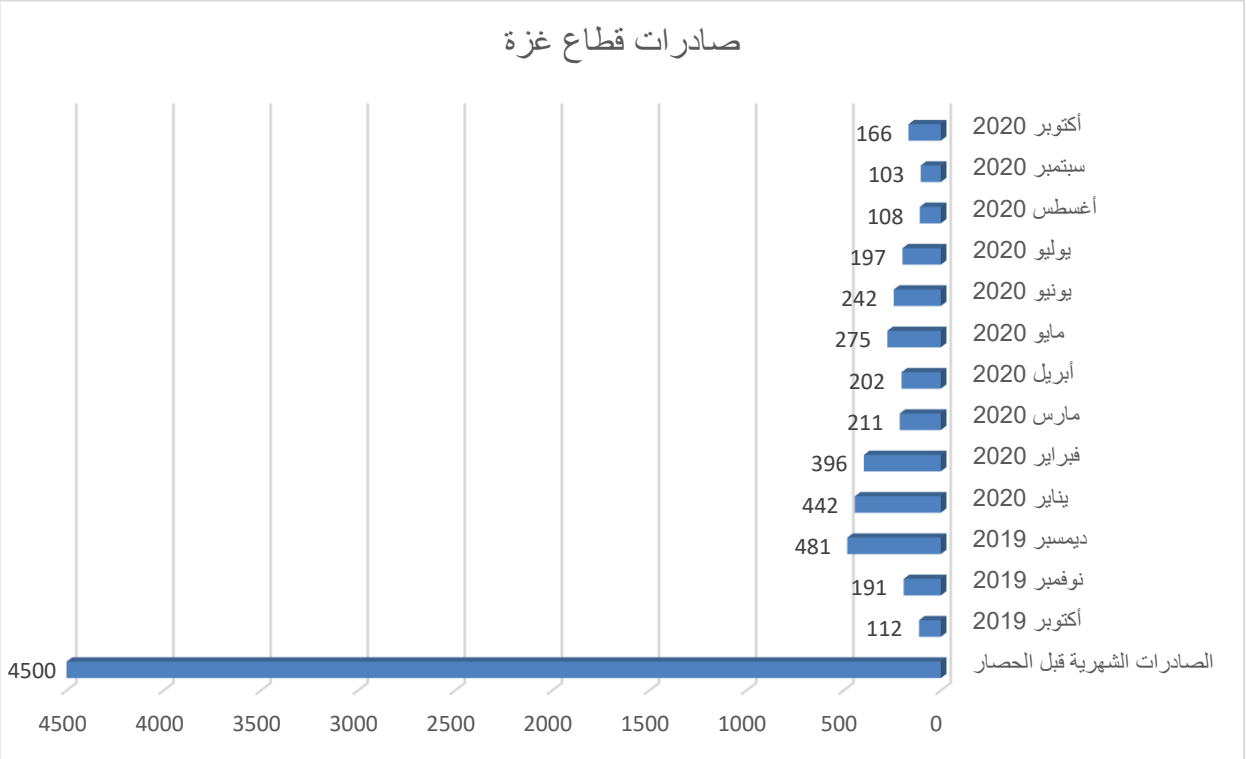

- ما زالت سلطات الاحتلال تفرض قيوداً مشددة على توريد السلع التي تصنفها على أنها "مواد مزدوجة الاستخدام"، وتضع السلطات الاسرائيلية رسمياً على قائمة المواد مزدوجة الاستخدام 62 صنفاً، تحتوي مئات السلع والمواد الأساسية. وتعتبر المواد المدرجة على قائمة المواد مزدوجة الاستخدام أساسية لحياة السكان، ويساهم فرض القيود على توريدها في تدهور أوضاع البنية التحتية، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، والصحية، والتعليمية. ومن هذه المواد: معدات الاتصال، المضخات، مولدات الكهرباء الكبيرة، القضبان الحديدية، أنابيب الحديد بجميع أقطارها، أجهزة لحام المعادن، قضبان الصهر المستخدمة في اللحام، أنواع متعددة من الأخشاب، أجهزة UPS التي تحمي الأجهزة الكهربائية من الضرر عند انقطاع في التيار الكهربائي بشكل مفاجئ، أجهزة التصوير بالأشعة السينية، الرافعات والمعدات الثقيلة، والمصاعد الكهربائية، وأنواع من البطاريات، والعديد من أصناف الأسمدة.

- تتسم عملية تقديم الطلبات الخاصة بسكان قطاع غزة للحصول على السلع التي تصنفها سلطات الاحتلال على أنها "مواد مزدوجة الاستخدام" بالتعقيد والغموض. فعلى الشخص من سكان غزة أن يقدم طلباً إلى لجنة تنسيق دخول البضائع الفلسطينية التي تقوم بدورها بتمرير الطلب إلى مديرية التنسيق والارتباط الإسرائيلية في معبر إيريز، ويتم تصنيفها وإرسالها إلى الضابط الإسرائيلي المناسب للرقابة على السلعة. وعلى التاجر الفلسطيني إتمام الصفقة التجارية مع البائع أو الوسيط الإسرائيلي، وعليه تسديد ثمنها من أجل تقديم الطلب. وفي حال كان الرد إيجابياً يُسمَح حينها بتنسيق تفاصيل دخول البضاعة عبر معبر كرم أبو سالم، وقد أكد عدد من التجار والمقاولين للمركز الفلسطيني لحقوق الانسان تعقيد هذه العملية، حيث تعمد سلطات الاحتلال إلى تأخير الردود على الطلبات لأشهر، وفي حالات كثيرة تقوم سلطات الاحتلال المتمركزة في معبر كرم أبو سالم بإرجاع البضائع التي تمت الموافقة على دخولها.

ويتسبب ذلك في خسائر فادحة للتجار الذين يتكلفون بتسديد مبالغ كبيرة لأرضية الميناء والمخازن، وللمقاولين المتعهدين على تسليم مشروعاتهم في مواعيد محددة.

- **الحركة على معبر رفح البري:**

اتخذت السلطات في غزة وبالاتفاق مع السلطات المصرية قراراً باغلاق فتح معبر رفح الحدودي، وذلك ضمن حالة الطوارئ المعلنة في قطاع غزة للحد من انتشار فيروس كورونا. وقد عمل المعبر استثنائياً، لسفر وعودة الحالات الإنسانية لمدة 3 أيام فقط، تمكن خلالها 14 مواطناً من العودة إلى قطاع غزة، كما تم إعادة ثلاثة جثامين لأشخاص قضوا في جمهورية مصر العربية، فيما تمكن 13 شخصاً من مغادرة القطاع والسفر إلى مصر. وما زال آلاف المواطنين المسجلين للسفر بكشوفات وزارة الداخلية غير قادرين على السفر بحسب هيئة المعابر والحدود في غزة.

ويعاني المسافرون العائدين إلى قطاع غزة من إجراءات التفتيش التي تقوم بها السلطات المصرية، والتي تتسم بكونها طويلة ومتكررة وغير مبررة. وتتسب هذه الإجراءات في إطالة مدة رحلة العودة من القاهرة إلى معبر رفح لعدة أيام، يبيت فيها المسافرون في السيارات والاستراحات العامة، بعد أن كانت تستغرق أقل من 6 ساعات.

هذا المشروع بدعم من
الاتحاد الأوروبي

"تم اصدار هذه النشرة بدعم من الاتحاد الأوروبي. ان محتويات هذه النشرة هي من مسؤولية المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ولا تعكس بأي شكل من الاشكال وجهة نظر الاتحاد الأوروبي. "